

الأمم المتحدة



الجمعية العامة

الدورة الحادية والخمسون
الوثائق الرسمية

اللجنة الثانية
الجلسة ٢٩
المعقودة يوم الخميس
٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦
الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

محضر موجز للجلسة التاسعة والعشرين

الرئيس: السيد هامبورغر (هولندا)

المحتويات

البند ٩٤ من جدول الأعمال: المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي

- (ج) التجارة والتنمية
(د) السلع الأساسية

.../..

Distr.GENERAL
A/C.2/51/SR.29
19 March 1997
ARABIC
ORIGINAL: FRENCH

هذا المحضر قابل للتصوير. ويجب إدراج التصويبات
في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء
الوقد المعنى في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره إلى:
Chief of the Official Records Editing Section, room C2-794, 2
.United Nations Plaza
وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة
مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

افتتحت الجلسة الساعة ١٠٥

البند ٩٤ من جدول الأعمال: المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي (A/51/87 و A/51/308، A/51/288، A/51/255، A/51/331، A/51/15 (Vol. I) و A/51/15 (Vol. I & II)، A/C.2/51/4، A/51/394، A/51/211-S/1996/551 و Add.1 A/51/152)

(ج) التجارة والتنمية (A/51/308، A/51/288، A/51/255، A/51/331، A/51/15 (Vol. I) و A/51/15 (Vol. I & II)، A/C.2/51/4، A/51/394، A/51/211-S/1996/551 و Add.1 A/51/152)

(د) السلع الأساسية

١ - السيد سينيبيزا (رئيس مجلس التجارة والتنمية): عرض أهم بنود الدورة الثالثة والأربعين لمجلس التجارة والتنمية التي عقدت في جنيف في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦. وهي أول دورة للمجلس تعقد بعد الدورة التاسعة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) التي عقدت في ميدراند (جنوب أفريقيا). وقد عني المشتركون في تلك الدورة التاسعة بإعادة توجيه التعاون الدولي وإحيائه لصالح التنمية بفضل سياسة للتغيير أفضت إلى إعادة هيكلة الآلية الحكومية الدولية للأونكتاد وإلى تحسين طرق عمل أمانته.

٢ - وقال إن المجلس عدل وبالتالي أسلوب عمله. وإنه ستلاحظ في هذا الصدد المناقشة الرفيعة المستوى التي رأسها رئيس الدورة التاسعة للمؤتمر، وزير التجارة والصناعة في جنوب أفريقيا، والتي كرست لموضوع التجارة والتنمية في سياق عولمة الاقتصاد. وكان محور المناقشة أساسا تعزيز الاستثمارات وضرورة عقد اتفاق متعدد الأطراف بشأن الاستثمارات. وشدد رئيس المجلس على أنه ينبغي ألا ننسى، ونحن على اعتاب الاجتماع الوزاري لمنظمة التجارة العالمية الذي سيعقد في سنغافورة، أن تنفيذ الاتفاقيات لا يقل أهمية عن عقدها. وعلى ذلك من الضروري أن يبدأ الأطراف حوارا بشأن طريقة تنفيذ الاتفاقيات المعقودة. ويتعين على الأونكتاد أن يقوم، بالتعاون مع المنظمات المتعددة الأطراف الأخرى، بتحليل المشاكل المختلفة المتعلقة بتنفيذ الاتفاقيات.

٣ - وذكر أن المجلس قام أيضا في دورته الثالثة والأربعين ببحث الترابط والمشاكل الاقتصادية العالمية، واستراتيجيات التنمية، والدروس المستفادة من تجربة شرق آسيا في موضوع التنمية. وأن المجلس طلب إلى الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية تحديد التوجيهات التي يمكن أن تستفيد منها البلدان الأفريقية.

٤ - وقال إن المجلس بذل جهده، في إطار متابعة برنامج العمل للستينيات لصالح أقل البلدان نموا، لمساعدة تلك البلدان على الإفادة على أفضل وجه من إمكانياتها وحماية أنفسها من الآثار السلبية المحتملة المترتبة على اتفاقيات أوروغواي. ودارت المناقشة حول التجارة الخارجية وديون البلدان الأقل نموا. وطلب المجلس إلى الأمين العام للأونكتاد وضع برنامج قطري من أجل مساعدة البلدان الأقل نموا على تنمية قدرتها على تصدير السلع والخدمات.

٥ - وأضاف أن المجلس بحث التقدم الذي أحرز في تنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات، ودرس المتابعة التي قام بها الأونكتاد لمبادرة منظومة الأمم المتحدة الخاصة لصالح أفريقيا. ونظم المجلس اجتماعاً بشأن الحالة في أفريقيا شارك فيه وزراء. وأحاط المجلس علماً بالإصلاحات الدستورية والسياسية والاقتصادية التي أجرتها العدّيد من البلدان الأفريقية لصلاح سياساتها الاقتصادية الكلية وتشجيع استثمارات رؤوس الأموال الأجنبية، وتنمية مواردها البشرية، وتنمية انتاجها وصادراتها. ودعا المانحين إلى تقديم مساهمات من خارج الميزانية إلى الأونكتاد لتمكينه من متابعة أنشطته في أفريقيا وبدء برامج المساعدة التقنية اللازمة.

٦ - وأردف أن المجلس بحث أيضاً مسألة تمويل اشتراك الخبراء من البلدان النامية في الاجتماعات التي يعقدها الأونكتاد. وقرر أن يطلب إلى الأمين العام أن ينشئ لهذا الغرض، بعد التشاور مع الدول الأعضاء، صندوقاً استئمانياً خاصاً والانتهاء من وضع استراتيجية وخططة التعاون التقني قبل نهاية عام ١٩٩٦.

٧ - وقال إن الأونكتاد أخذ على عاتقه مهمة تشجيع التقدم الاقتصادي والاجتماعي بهدف مساعدة البلدان الأشد فقراً. وقد أضطلع بعملية إصلاح عميق وأصبح نموذجاً حقيقياً لمنظومـة الأمم المتحدة. وهو الآن في حاجة إلى الاستقرار ليتمكن من القيام في أفضل الظروف بالتحضير للدورة العاشرة للأونكتاد ومن تنفيذ توصيات مديراته.

٨ - السيد ريكوبيرو (الأمين العام للأونكتاد): أشار إلى أنه تعين إثبات أن الأونكتاد ينبغي لا يزول وأنه يمكنه أن يقوم بدور نشط لصالح التنمية. وكان من الضروري اتخاذ ثلاثة تدابير هامة هي: إعادة تحديد ولاية هذه المنظمة، وإعادة هيكلة آليتها الحكومية الدولية، وتحسين فعالية أمانتها. وقد عزز المؤتمر التاسع ولاية المنظمة. وتم خفض عدد أجهزتها: فلم يعد هناك أكثر من ثلث لجان بدلاً من عشر، وانخفض عدد أيام الاجتماعات إلى النصف، مما أتاح توفير عدة ملايين من الدولارات. كما عُدل هيكل الأمانة دون إعاقة إعداد تقرير الاستثمار العالمي، الذي تصحبه منشورات مختلفة والتقرير عن التجارة والتنمية الذي يدرس إمكانية تطبيق النموذج الآسيوي على البلدان النامية الأخرى. وأخيراً أنشأ الأونكتاد علاقات تعاون مع منظمة التجارة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية بصفة خاصة. وتم تنفيذ جميع المقررات التي اتخذت في الدورة التاسعة للمؤتمر دون إبطاء. وتحقق الإصلاح عملياً. وعلى المنظمة الآن أن تركز جهودها على إنجاز أعمال عالية الجودة.

٩ - وأضاف يقول إنه يجري الآن التحضير للجتماع الوزاري لمنظمة التجارة العالمية الذي سيعقد في سنغافورة. ويتعين على هذا المؤتمر أن يلبي هدفاً ثلاثة هو: التدعيم والتوازن والتقدم، مع التركيز على التوازن. ومن الضروري أن تتطوّر المبادرات التي ستتخذ على تدابير تستهدف مساعدة البلدان التي ليس في وضع يمكنها من الاستفادة من نظام التجارة العالمي. وفيما يتعلق بتدعم وتنفيذ نتائج مفاوضات أوروغواي، ما زال هناك عدد من المسائل المعلقة هي: تصاعد الرسوم والحواجز الجمركية، وعدم كفاية التخفيفات التعريفية بالنسبة للعديد من صادرات البلدان النامية، والرسوم المفرطة التي تفرض على بعض

المنتجات الزراعية، وكثرة اللجوء إلى آلية الحماية الانتقالية المنصوص عليها في الاتفاق بشأن المنسوجات. وعلاوة على ذلك، لم توضع بعد القواعد التنظيمية لبعض بنود مفاوضات طوكيو. ولن تكتسب تدابير التحرير المقبلة مصداقية إلا إذا نجح تنفيذ نتائج مفاوضات أوروغواي، واعترف بأن البلدان ليست متكافئة التسلح في تصارعها في السوق العالمية. وقد توقعت اتفاقيات مراكش إمكانية إعادة التفاوض بشأن بعض الأحكام بالنسبة للبلدان النامية. وقد بدأ الأونكتاد، وفقاً لولايته، دراسة الآثار المترتبة في مجال التنمية على وضع إطار متعدد الأطراف للاستثمارات. وقد نظم مؤخراً اجتماعاً حول هذا الموضوع مع ممثلي الحكومات والشركات متعددة الجنسيات والجامعات والمجتمع المدني بصفة عامة. وقد رئي أن من الضروري بحث هذه المسائل لأنه أصبح من المعترض به أن الاختلافات بين النظم القائمة تنشئ مزايا غير عادلة فيما يتعلق بالتنافس والاستثمار. ومن ثم يمكن التساؤل أين الحد المنطقي والم مشروع للنظام الاقتصادي المتعدد الأطراف إلى أي حد يجب أن يستتبع تحرير التبادل التجاري توسيع القواعد التجارية في مجالات جديدة. ومن الأساسي أن يكون مثل هذا الإجراء نتيجة قرار صادر عن تفكير متعمق من المجتمع الدولي وينبغي أن يطبق بطريقة متوازنة ومنصفة، بغية إفساح المجال أمام البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية لاجتذاب مزيد من الاستثمارات المنتجة.

١٠ - ومضى يقول إنه من الضروري الآن التركيز على الدور الذي ينبغي أن يقوم به الأونكتاد في فجر القرن الحادي والعشرين. ويجب تحديد جوانب النجاح والفشل والدروس المستخلصة. فبذلك فقط يمكن للمنظمة أن تجدد تفكيرها بشأن التنمية واعتماد نهج أكثر اتساماً بالطابع العملي. ويجب إعادة النظر، في ضوء عولمة المبادرات وتحريرها، في مسائل مثل دور الدولة، والسياسات التجارية والصناعية، ودور كل من السوق وال الصادرات في النمو الاقتصادي للبلدان النامية.

١١ - واستطرد يقول إن العولمة ظاهرة لا مفر منها ولكن الشكل الذي ستتحذه لم يتحدد مسبقاً بأي حال. والأمر متترك للجميع ليحسنوا اختيار الاتجاه الذي يريد المجتمع الدولي أن يأخذ. وتكون مشكلة التنافس في قلب العملية. وينبغي تحديد قواعدها واختيار المحكمين فيها. وهذا هو ما سيحدد تطور العولمة. إن ما يرغب فيه البشر هو الأمل والاستقرار ودلائل ملموسة على تحسين معيشتهم. ويتعين على الأمم المتحدة والحكومات والأونكتاد توفير دواعي هذا الأمل.

١٢ - السيدة دنغو (كوسตารيكا): تكلمت باسم مجموعة السبع والسبعين والصين فقالت إنه ينبغي تدعيم الأونكتاد بتقديم الدعم السياسي والمالي له لتمكينه من الاضطلاع بولايته والمضي في الإصلاحات التي شرع فيها.

١٣ - وأضافت أنه ينبغي على تلك المنظمة أن تحلل الآثار المترتبة في مجال التنمية على وضع نظام متعدد الأطراف للاستثمار، وتواصل أنشطتها لصالح الدول الجزئية الصغيرة النامية والاقتصادات الأخرى الضعيفة، ويسهل إدماج البلدان النامية في التجارة الدولية، والنهوض بالتنمية عن طريق التجارة والاستثمارات. وتمثل عولمة التجارة وتحريرها بالنسبة للبلدان بصفة عامة مخاطرة بقدر ما تتيح من

الفرص. ويعتبر التعاون الدولي والشراكات ضروريين لإتاحة الفرصة للبلدان النامية للإفادة من هذه العملية التي يجب أن تقوم على مبادئ عدم التمييز والمنافسة السليمة والنص على معاملة تفضيلية للبلدان النامية.

١٤ - واستطردت تقول إن التحليل الوارد في التقرير المتعلق بالتجارة والتنمية، ١٩٩٦، وتقرير الاستثمار العالمي، ١٩٩٦، سيتيح الوقوف على المشاكل بغية حلها. وينبغي الإبقاء على نظام الأفضليات المعمم وتعزيزه بهدف تمكين البلدان النامية، لا سيما أقل البلدان نموا، من الاندماج في التجارة العالمية وعدم التقيد باعتبارات النظام التجاري.

١٥ - وقالت إن مجموعة الـ ٧٧ والصين تولي أهمية خاصة لتعزيز التجارة على النطاق العالمي، وتلاحظ مع الارتياح أن إجراءات قد اتّخذت لتسهيل انضمام البلدان إلى منظمة التجارة العالمية. كما تتطلع إلى المؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية المقرر عقده قريبا في سنغافورة.

١٦ - وأضافت تقول إنه ينبغيأخذ مشاكل البلدان النامية وحالتها في الاعتبار لدى دراسة تنفيذ اتفاques أوروغواي. وتشكل آلية تسوية الخلافات عنصرا أساسيا لمصداقية التجارة المتعددة الأطراف، ومن ثم ينبغي رفض كل محاولة تستهدف تقويض الإجراءات التي يقوم عليها أي اتفاق متعدد الأطراف بشأن إدارة العلاقات التجارية الدولية. ومما يُؤسف له أيضا أن برنامج عمل باريس لم يحرز سوى تقدم قليل جدا رغم الإصلاحات التي اضطلعت بها أقل البلدان نموا والبلدان الجزئية الصغيرة النامية في المجالين الاقتصادي والسياسي.

١٧ - ومضت تقول إن كوستاريكا توقعت عقد مؤتمر بين بلدان الجنوب بشأن التمويل والتجارة والاستثمارات بهدف تعزيز التعاون الاقتصادي والمالي بين البلدان النامية. ومن شأن هذا الاجتماع أن ييسر تنفيذ برنامج عمل كاراكاس؛ ويمكن وضع خطة عمل تتبع لحكومات البلدان النامية وللقطاع الخاص والمجتمع المدني مواجهة التحديات وانتهاز الفرص المتاحة لها في إطار العولمة والتحرير الاقتصادي.

١٨ - وختاما قالت إنه تجدر ملاحظة أن السلع الأساسية مازالت المصدر الرئيسي لحصائل الصادرات، وللعمالة، وللدخل والإدخار بالنسبة لغالبية البلدان النامية. ولذلك من الضروري دعم سوق تلك المنتجات، وتبسيط أسعارها، وتأييد برامج تنويع المنتجات المضطلع بها حاليا في البلدان النامية وإيجاد منافذ للمنتجات المجهزة ونصف المجهزة. وتفتبط مجموعة الـ ٧٧ والصين في هذا الصدد لدور إعلان ميدراند وأنشطة التعاون التقني التي تقوم بها منظمات مثل الأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية والفاو.

١٩ - السيد كونان (الجماعة الأوروبيّة): تكلم باسم الاتحاد الأوروبي فأشار إلى أن الاتحاد يقوم منذ وقت طوييل بدور رئيسي في مساعدة البلدان النامية، سواء على صعيد التبادل التجاري أو المساعدات العامة للتنمية التي يقدمها إلى أقل البلدان نموا. وقد كان استعراض منتصف المدة في عام ١٩٩٥ لاتفاقية لومي الرابعة حدثا كبيرا. وستواصل البلدان الأفريقية وبلدان منطقة البحر الكاريبي والمحيط الهادئ الأطراف في

هذا الصك الاستفادة من الوصول التفضيلي إلى السوق الأوروبية. وطور الاتحاد الأوروبي مؤخراً أنشطته للتعاون مع بلدان نامية أخرى مختلفة في كل من مناطق البحر المتوسط وأمريكا اللاتينية وآسيا. ونص نظام الأفضليات المعمم الجديد الذي وضعه الاتحاد بالإضافة إلى ذلك على منح اعفاءات جمركية لجميع المنتجات المصنعة وجاباً كبراً من المنتجات الزراعية الآتية من أقل البلدان نمواً في آسيا.

٢٠ - وأضاف يقول إن الاتحاد الأوروبي يرحب بنتائج الدورة التاسعة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ويعتمد وضع توصياته موضع التنفيذ. وإن إصلاح الأونكتاد يتيح له تلبية احتياجات البلدان النامية على نحو أفضل وتحسين فعالية أعماله.

٢١ - ومضى يقول إن إعلان ميدراند يحدد بوضوح برنامج عمل الأونكتاد وشدد على بعض الإصلاحات ذات الصلة بصفة خاصة وهي: إيلاء أولوية أعلى للبلدان الأقل نمواً؛ والأهمية المتزايدة للتجارة والاستثمارات وتنمية القطاع الخاص؛ وتحديد أفضل لمسؤوليات كل من الأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية؛ وتعزيز دور الأونكتاد في تقديم المساعدة التقنية إلى البلدان النامية؛ وزيادة مشاركة المجتمع المدني والقطاع الخاص في أعمال تلك المنظمة.

٢٢ - واستطرد يقول إن النص المتعلق بالسلع الأساسية يؤكّد الاتجاه إلى اتباع نهج أكثر توجيهها نحو السوق، مع التركيز على التنويع وتدبّر المخاطر. وهو نهج يشدد على أهمية وضع نظم أكثر كفاءة لتسويق السلع الأساسية ولقطاع الخدمات من أجل البلدان النامية ولمساعدة تلك البلدان على الاستفادة من تحرير التجارة وتنمية المشاريع وهما ضروريان من أجل النمو والتنمية.

٢٣ - وأردف يقول إنه لئن كانت مسؤولية إيجاد ظروف مواتية لتحقيق التنمية المستدامة تقع على عاتق الحكومات، فإن قوى السوق تقوم بدور أساسي في التنمية. وقد وضع المؤتمر المعايير التي تتبع خفض نفقات التبادل التجاري الدولي وتنمية التجارة العالمية. وعبر مداولات مجلس التجارة والتنمية عن روح التعاون الجديدة التي انتطلقت في ميدراند. وإذا كانت مفاوضات أوروغواي أوجدت فرصة جديدة أمام البلدان النامية، فإنه ينبغي للدورة التاسعة للمؤتمر أن تتيح للبلدان الأقل نمواً أن تندمج في الاقتصاد العالمي وأن تلعب دوراً نشطاً ضمن إطار منظمة التجارة العالمية.

٢٤ - ومضى يقول إن الاتحاد الأوروبي يعتمد الاشتراك في المؤتمر الوزاري القادم لمنظمة التجارة العالمية الذي سيعقد في سنغافورة، ويأمل أن تؤكّد البلدان الأعضاء في تلك المناسبة مجدداً تعهّداتها، لا سيما إزاء أقل البلدان نمواً، وأن تضطلع، ضمن المأمول المحددة، بإكمال المفاوضات بشأن الاتصالات السلكية واللاسلكية ووسائل النقل البحري، والخدمات المالية؛ وأن تؤكّد مجدداً الحاجة إلى العمل على أن تقوم قواعد منظمة التجارة العالمية والسياسات البيئية بدعم بعضها البعض؛ وأن تضع برنامج عمل؛ وأن تتناول مسائل التجارة والاستثمارات والقواعد المتعلقة بالمنافسة الدولية، وسياسات التعرفيات الصناعية الجديدة، وتطبيق إجراءات تحرير الصفقات والقواعد والمعايير الأخرى، وانضمام الأعضاء الجدد، والتنمية والمشاركة الفعالة

من جانب البلدان النامية في منظمة التجارة العالمية؛ وأن تعمل على إدراج الاتفاقيات الإقليمية في إطار النظام المتعدد الأطراف؛ وأن تشير مسألة دور تحرير التجارة في التحسين العام لمستوى المعيشة.

٢٥ - وأضاف يقول إن من رأي الاتحاد الأوروبي، أن من المهم المحافظة على روح إعلان مراكش. وأنه ينبغي أن يتكشف التبادل التجاري وأن يتيح الاستثمار وإيجاد فرص العمل وزيادة الدخل في جميع أنحاء العالم. ويجب أن يسهم مؤتمر سنغافورة في تعزيز منظمة التجارة العالمية ومساعدتها في القيام بدور في هذه العملية.

٢٦ - السيد ماريو (الولايات المتحدة الأمريكية): شدد على أن تحقيق التنمية المستدامة يتطلب علاقات تجارية سليمة. وقال إن التاريخ بيّن أن السعي إلى الاكتفاء الذاتي هدام؛ وبالمثل، ينبغي التخلّي عن السياسات الحمائية التي تدعم المشاريع غير القادرّة على التنافس.

٢٧ - وقال إن من المعترف به عموماً أن عولمة الاقتصاد توفر إمكانيات لم يسبق لها مثيل بالنسبة للتجارة والاستثمار في نفس الوقت الذي تشكّل فيه تحدياً رهيباً، لا سيما بالنسبة للبلدان النامية. ويُتطلّب فتح أبواب اقتصاد مغلق أمام المنافسة عمليات تكييف ويستطيع أحياناً اضطرابات مؤلمة، يمكن على المدى القصير أن تفاقم حالات عدم التكافؤ والبطالة. وعلى أي حال تكون المكافآت كبيرة لمن يثابون: ارتفاع مستوى معيشة الجميع، والابتكارات التكنولوجية، وتضاعف إمكانيات العمالة. وللاستفادة من تحرير التجارة، ينبغي للبلدان أن تتخذ تدابير مختلفة على الصعيد الوطني، وبوجه خاص، أن تنتهج سياسات نقدية وميزانية سليمة تسهم في السيطرة على التضخم والمحافظة على استقرار أسعار الصرف، وأن تطبق أنظمة تنظيمية شفافة تشجع على إنشاء المشاريع وعلى الاستثمارات. وإن إلغاء الإعانت وغير ذلك من الآليات التي تؤدي إلى تشويه الأسواق سيتيح ظهور مزايا نسبية للبلدان. والأمر يتعلق مع ذلك بإجراءات يصعب تطبيقها بسبب المقاومات التي تولّدّها. ورغم ذلك أحرزت نواحي تقدم هامة. وتؤدي التعهدات والالتزامات النابعة من مفاوضات أوروغواي واتفاقات منظمة التجارة العالمية دوراً رئيسياً في الجهود الرامية إلى تنمية التجارة العالمية. وتأكيد الولايات المتحدة انضمام أعضاء جدد إلى تلك المنظمة وتساعد عدداً منهم على تنفيذ تدابير التحرير المطلوبة لقبول انضمامهم.

٢٨ - وأضاف يقول إنه ينبغي للأمم المتحدة أن تتعاون، من خلال الأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية، مع المؤسسات المالية الدولية، وكذلك مع البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية، بغية تنفيذ مجموعة من القواعد المتعددة الأطراف تكون فعالة ومنصفة. ويجب الاستثمار في مساعدة البلدان النامية على الاندماج في النظام الاقتصادي العالمي.

٢٩ - واستطرد يقول إن جميع المشتركين في الدورة التاسعة للأونكتاد اعترفوا بأنه يمكن للمؤتمر أن يسهم بفعالية في تلبية احتياجات البلدان النامية عن طريق تركيز موارده بشكل أفضل. وينبغي تقييم برنامج عمله كل أربع سنوات في إطار عملية تأخذ في الاعتبار موارده المحدودة ويكون محورها عدداً

قليلا من المسائل ذات الأولوية. وذكر أن اعتماد المسائل المتعلقة بأقل البلدان نموا، باعتبارها مهاما ذات أولوية بالنسبة للشعب القطاعية الأربع، قد وضع حدا لتهميشه تلك الفئة من البلدان وشجع على إدماجهم في الاقتصاد العالمي.

٣٠ - وأضاف يقول إن الدورة التاسعة كانت إذانا ببدء مناقشة مفيدة حول المسائل المتعلقة بالميزانية. ومما لا غنى عنه من أجل جعل الأونكتاد منظمة فعالة، الإقدام على تحليل ناقد مستمر لبرنامج العمل وميزانية فترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩. ولهذه الغاية يجب على الدول الأعضاء أن تقدم معلومات مفصلة تتسم بأكبر قدر ممكن من الشفافية.

٣١ - ومضى يقول إن الوثيقة التي اعتمدت في ميدراند تقترح إعادة تخصيص الجزء من الوفورات الناتج عن زيادة الفعالية، لاغراض التعاون. وينبغي للجهود التي تهدف إلى تحديد التدابير التي يمكن أن تحسن فعالية التكاليف أن تأخذ هذا العنصر في الاعتبار. ويتعين التحكم في الوفورات، وإذا دعت الضرورة، إعادة توجيه البرامج نحو القطاعات الأكثر انتاجا، التي تحققت بفضل إلغاء بعض الأنشطة. وقد أعلن المؤتمر التاسع عن روح جديدة من التعاون ستتيح للدول الأعضاء التعاون مع أمانة الأونكتاد بهدف تحسين فعالية تلك المنظمة. ولكي يقوم الأونكتاد بدور مفيد في مساعدات التنمية، ينبغي أن يركز اهتمامه على المجالات ذات الأولوية التي يتمتع فيها بميزة نسبية. ويجب على الدول الأعضاء الآن أن تحرص على أن تعبّر أنشطتها تماما عن الأولويات التي حدّتها في ميدراند. والولايات المتحدة، من جانبها، عازمة على أن تقوم بدور بناء من أجل تحقيق تلك الغاية.

٣٢ - السيدة هورميسيا كاسترو (كوبا): أكدت على الدور المتعاظم الذي تقوم به التجارة الدولية في الاستراتيجيات والسياسات الإنمائية في بلدان الجنوب. ففي اقتصاد متوجه إلى العولمة، يعتبر إدماج البلدان النامية في المبادرات التجارية الدولية وتوطيد نظام تجاري متعدد الأطراف يتسم بالانفتاح والشفافية والعدالة والاستقرار أمر ذو أهمية أساسية.

٣٣ - وأضافت تقول إنه ينبغي للأونكتاد أن يواصل إجراء التحليلات وتشجيع تواافق الآراء، مقدما إلى البلدان النامية الوسائل التي تهيئها بشكل أفضل للمفاوضات المتابعة في محافل أخرى وإعادة دراسة أغراضها الإنمائية.

٣٤ - وأردفت تقول إن كوبا تحيط علما مع الارتياح بنتائج الدورة التاسعة للمؤتمر، لا سيما إصلاح الآلة الحكومية الدولية للأونكتاد الذي جاء نتيجة لمحاضرات ميدراند، وكذلك بالجهود المبذولة لتعديل هيكل الأمانة بغية زيادة فعاليتها.

٣٥ - واستدركت قائلة إنه يجب الاعتراف مع ذلك بمحدودية ذلك الإصلاح، ويجب أن يركز الأونكتاد أعماله على تنفيذ اتفاques ميدراند وبرنامج عمل كل لجنة من لجانه. ولذلك، ينبغي التوقف عن ممارسة الضغوط بهدف السعي إلى إعادة هيكلته، وتزويد تلك المنظمة بالوسائل التي تتيح لها الانضلاع بمهامها.

٣٦ - وأضافت تقول إن كوبا تعلق أهمية كبيرة على العملية التحضيرية للمؤتمر الوزاري الأول لمنظمة التجارة العالمية وكذلك على المؤتمر ذاته. وينبغي أن يكون تنفيذ اتفاques أوروغواي في مركز المناقشة كما يجب إيلاء اهتمام خاص للصعوبات التي تصادفها البلدان النامية لدى تنفيذها للتعهدات التي أخذتها على عاتقها في تلك المناسبة.

٣٧ - ومضت تقول إنه يجب على منظمة التجارة العالمية بعد أن كادت تمضي سنة على انشائها، أن تبحث المسائل المدرجة في برنامج عملها قبل أن تتطرق إلى بنود جديدة كما يرغbأعضاء معينون فيها، لديهم تطلعات حمائية أبعد ما تكون عن روح الاتفاق العام للتجارة والتنمية (الغات) بحجية حماية البيئة أو التذرع بشواغل اجتماعية.

٣٨ - واستطردت تقول إن بلدان عديدة تشعر بالقلق لأن البعض يصدر قوانين تسرى خارج إقليميه تتعارض ليس فحسب مع التعهدات المتخذة من جانب الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية، وإنما تمثل أيضا خطرا حقيقيا على مصداقية قواعد النظام التجارى متعدد الأطراف.

٣٩ - السيد فيدور تشنكوف (الاتحاد الروسي): قال إن وفده يؤيد المقررات التي اتخاذها الأونكتاد في دورته التاسعة فيما يخص إصلاح الآلية الحكومية الدولية للمؤتمر وإعادة تركيز أولوياته بهدف تسوية المشاكل المرتبطة بالتنمية المستدامة للبلدان التي في حاجة إلى مساعدة عن طريق تعزيز المبادرات والاستثمارات وإقامة المشاريع. ومن المأمول أن تؤدي إعادة هيكلة تلك المنظمة إلى تيسير إدماج البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية في الاقتصاد العالمي والنظام التجارى الدولي.

٤٠ - وقال إن المقررات التي اتخاذها المؤتمر بشأن تعزيز التعاون مع منظمة التجارة العالمية ومؤسسات بريطون وودز وغيرها من الهيئات المتعددة الأطراف، إذا أخذنا في الاعتبار التقدم النسبي الذي أحرزته كل منظمة والتكامل بين وظائفها، تعتبر ذات أهمية خاصة بالنسبة لإعادة هيكلة أنشطة الأونكتاد على نحو فعال. وينبغي الشعور بالارتياح إزاء التدابير التي اتخذت لهذا الغرض بعد مؤتمر ميدراند، ولا سيما الاتفاques المعقدة بين الأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية بشأن تنسيق أنشطتها في مجالات التعاون التقني والاستثمارات والبيئة. وفي هذا الصدد، تلاحظ روسيا بارتياح، باعتبارها بلدا طلب الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، القرار المتخذ في الدورة التاسعة للمؤتمر بشأن تقديم المساعدة التقنية إلى البلدان التي ترغب في أن تصبح أعضاء في المنظمة، وخاصة فيما يتعلق بمساعدتها على تفهم أفضل للحقوق والالتزامات الناشئة عن عملية الانضمام. ومن المأمول أن ينفذ هذا القرار بسرعة، إذ أنه يؤثر على مصالح ما يقرب من ٤٠ دولة عضوا في الأونكتاد.

٤١ - ومضى يقول إن إعادة هيكلة الأونكتاد، التي مازالت في مرحلتها الأولى، تهدف إلى تحسين فعالية تلك المنظمة، وزيادة ديناميتها لكي تصبح أقدر على تلبية الطلبات والاحتياجات المعينة للدول الأعضاء. وينبغي، بعد فترة معينة، تقييم فعالية الإصلاحات التي نفذت، بغية تحديد ما إذا كان يلزم الاضطلاع بإجراءات تكيف.

٤٢ - وأضاف يقول إنه ينبغي في إطار الجهود المبذولة من جانب المنظمات الدولية بهدف تيسير التبادل التجاري، توجيه اهتمام خاص لمشكلة المرور العابر لمنتجات البلدان غير الساحلية. الواقع أنه لا بد من تمكين تلك البلدان من الحصول على طرق تجارية تتيح وصول منتجاتها إلى الأسواق العالمية. وتسعى بعض منظمات من بينها الأمم المتحدة والأونكتاد إلى تحسين كفاءة الهياكل الأساسية للعبور. والحكومة الروسية، من جانبيها، ستواصل تسهيل المرور العابر لمنتجات القادمة من آسيا الوسطى.

٤٣ - واستطرد يقول إن روسيا تعترضها بعض الصعوبات في مجال التجارة الخارجية، وتواجه بصفة خاصة عقبات مختلفة تعيق وصول سلعها وخدماتها إلى أسواق البلدان الغربية. كما تواجه بصعوبات إدارية وتقنية ناتجة أساساً عن تخلف هياكلها الأساسية في ميدان الخدمات فيما يتعلق بالتبادل التجاري. وهذه المشاكل تدعو للقلق لا سيما وأن "العامل الخارجي" يلعب دوراً متنامياً في الاقتصاد الروسي منذ عدة سنوات. فإن الصادرات التي كانت تمثل ٥ إلى ٦ في المائة من محمل الناتج القومي في عهد الاتحاد السوفيافي، بلغت اليوم ما يقرب من ٣٠ في المائة.

٤٤ - وأضاف يقول إنه في هذا السياق، تأمل روسيا في الاستفادة من مساعدة متزايدة من المنظمات الدولية بغية تدعيم قدراتها في مجال التصدير وتطوير هياكلها الأساسية التجارية واجتذاب الاستثمارات الخارجية.

٤٥ - السيد يوان شافو (الصين): أشار إلى أن عولمة الاقتصاد وتحريره شكّلت مسألتين جديدين بالنسبة للدورة التاسعة للمؤتمر. ويتعلق الأمر، فيما يتعلق بالمؤتمر، بتحديد الوسائل التي تسمح للبلدان، مهما كان مستوى تنميتها، بالاستفادة إلى أقصى حد من هذه العملية، وفي نفس الوقت تحبب تهميش البلدان الأكثر ضعفاً، وإصلاح الأونكتاد لكي يؤدي العمل المطلوب منه في ولايته بفعالية أكبر. ولم تحل هاتان المسألتان ولكن المناقشة سمحت ببدء عملية التفكير فيها.

٤٦ - وأضاف يقول إن الاتجاه إلى العولمة والتحرير يوفر إمكانيات النمو الاقتصادي والتنمية ولكنه يشكل أيضاً بالنسبة للبلدان قليلة النمو تحدياً ينبغي أن تتصدى له، لأنه لا تتوفر لديها الموارد الاقتصادية والتقنية التي تسمح لها بمواجهة التحدي. وأقل البلدان نمواً معرضة بصفة خاصة للتهميش. وتخالف بعض البلدان عن الركب في مجال التنمية يشكل عقبة أمام التنمية الاقتصادية العالمية. ويقر الإعلان المعتمد في ميدراند بهذا الاختلال في التوازن ويدعو إلى إنشاء نظام تجاري متعدد الأطراف يقوم على تعزيز الشراكات

والحصول على مزايا متبادلة. ويجب أن يساعد المجتمع الدولي البلدان النامية على صياغة وتنفيذ برامج ملموسة للإصلاح الاقتصادي والتكيف، وإيجاد الظروف المناسبة لتنمية أكثر البلدان فقرا.

٤٧ - ومضى يقول إن الأونكتاد هو الهيئة الحكومية الدولية الوحيدة للأمم المتحدة التي تعالج بصفة عامة المسائل التجارية والاستثمارية في إطار التنمية. ومثلثة دائماً مصالح البلدان الأعضاء ولا سيما البلدان النامية. ومع ذلك تحاول بعض البلدان في الوقت الراهن إضعافه أو القضاء عليه، أي ت يريد أن تمنع البلدان النامية من أن تؤدي دوراً في المبادرات المتعددة الأطراف. وإذا كان من الصحيح أن اتفاقات أوروغواي وإنشاء منظمة التجارة العالمية سمحت بتعجيل وضع نظام منظم للتبدل المتعدد الأطراف، فإن للأونكتاد دوراً هاماً تقوم به في هذه المسألة وينبغي أن يستمر في المشاركة في وضع سياسات وقوانين تنظم التجارة العالمية على نحو يعكس مصالح جميع الدول بطريقة متوازنة. وينبغي أن ينشئ الأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية علاقات تعاون. فهذه هي الطريقة الوحيدة التي يستطيع بها الأونكتاد أن يؤدي دوراً إيجابياً في اقتصاد معولم.

٤٨ - واستطرد يقول إنه أجريت في الدورة التاسعة للمؤتمر تقييمات هيكلية للأونكتاد لكي يركز تركيزاً أفضل على المسائل ذات الأولوية ولكي يكتسب مرونة أكبر حين يلزم إيجاد حلول عاجلة. ويؤمل أن المنظمة ستواصل تقديم المساعدة للبلدان النامية لكي تؤدي دوراً بارزاً في عولمة الاقتصاد.

٤٩ - وقال إن الصين تلاحظ بقلق أن البعض ينظر في إمكانية التفاوض على نظام للاستثمارات المتعددة الأطراف يقوم على اتفاقات قائمة ثنائية ومتعددة للأطراف. ويجب أن يشارك الأونكتاد مشاركة كاملة في هذه الدراسة حرصاً على أن توضع في الاعتبار الواجب أهداف البلدان النامية في مجال التنمية. ويجب أن يعكس التوصل إلى اتفاق إطاري مصالح جميع الأطراف بطريقة متوازنة.

٥٠ - وذكر أخيراً أنه يأمل أن المؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية المقرر أن يعقد في سنغافورة سيؤدي إلى نتائج إيجابية فيما يتعلق بتنفيذ اتفاقات أوروغواي وسيسمح بتعزيز النظام التجاري المتعدد الأطراف، وتحقيق الإنصاف في المبادرات العالمية.

٥١ - السيدة أريستانبيكوفا (казاخستان): قالت إن جميع البلدان يجب أن تسعي إلى اتخاذ تدابير ملموسة تركز على كبرى المسائل المتعلقة بالتنمية الاقتصادية. وبلدان آسيا الوسطى تولي من ناحيتها أهمية خاصة للوصول إلى الأسواق العالمية واندماجها في الاقتصاد العالمي.

٥٢ - وذكرت، مشيرة إلى تقرير الأمين العام للأونكتاد (A/51/288) الذي يحتوي على تحليل مفصل لشبكات المرور العابر لدول آسيا الوسطى، بأن الجمعية العامة سلّمت، في قرارها ١٠٢/٤٩، بأن مشاكل النقل العابر ومشاكل النقل تعرقل التقدم الاقتصادي والديمقراطي لبلدان المنطقة. ويؤكد تقرير الأونكتاد في هذا الصدد على ثلاثة عناصر يجب أن توضع في الاعتبار من أجل تلبية احتياجات دول المنطقة وهي: تحسين

الشبكات القائمة للنقل وللنقل العابر؛ وتحديد طرق سير أخرى للنقل العابر؛ ومواءمة الأطر القانونية والمعيارية لказاخستان والبلدان الأخرى في المنطقة فيما يتعلق بالنقل العابر.

٥٣ - قالت إن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والأونكتاد نظماً في أنقرة في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥، اجتماعاً تقنياً بشأن المرور العابر في آسيا الوسطى مع الأسواق العالمية، وكان مثل المرحلة الأولى في مبادرة التجارة الخارجية والنقل في آسيا الوسطى، التي شرع فيها الأونكتاد في العام ذاته بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، واللجنة الاقتصادية لأوروبا، من أجل تخفيف تكاليف المرور العابر التي تحملها بلدان آسيا الوسطى، ومن ثم تعزيز تجارتها الخارجية ونموها الاقتصادي.

٥٤ - وأضافت أن المشاكل الخاصة التي تعاني منها البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية قد درست في إطار هيئات دولية مختلفة. واقتصرت الجمعية العامة اتباع هج يرمي إلى تحسين اتفاقات التعاون بين البلدان غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية والبلدان المجاورة لها، وتشجيع مجتمع البلدان المانحة على زيادة دعمه. وتم تنظيم اجتماعات مختلفة تحت رعاية الأمم المتحدة من أجل تعزيز هذه الترتيبات التي تستخدم كإطار لوضع شبكات فعالة للنقل والمرور العابر.

٥٥ - ومضت تقول إن الاندماج المتناسق لبلدان آسيا الوسطى في الاقتصاد العالمي ومشاركتها الفعالة في المبادرات الدولية، يتطلب دعماً دولياً متزايداً عن طريق برامج التعاون التقني والقيام بدراسات حول المشاكل الخاصة التي تواجه البلدان غير الساحلية. ومما لا شك فيه أن هذه التدابير ستسهل تنفيذ إصلاحات السوق وتساهم في تحسين الظروف الاقتصادية الدولية وفي تعزيز الاستقرار الاقتصادي العالمي.

٥٦ - السيد بيتي (المراقب عن سويسرا): قال إن الدورة التاسعة للمؤتمر تشكل مرحلة حاسمة في سياق إصلاح الأونكتاد. وتقدم الوثيقة الختامية المعتمدة في هذه المناسبة التوجيهات الكبيرة لبرنامج العمل ويجب أن تشكل أساس عمل المنظمة. وقد قام الأمين العام للأونكتاد فعلاً على أساس القرارات المتخذة، بإعادة تشكيل الأمانة، ولكن عملية التنفيذ الشاملة ستستغرق وقتاً. وينبغي مع ذلك تجنب فرض إصلاحات جديدة على الأونكتاد تضاف إلى التدابير التي تم اتخاذها. ومن الأهمية بمكان الحرص على اتساق الإصلاحات التي يقوم بها الأونكتاد مع إصلاحات منظومة الأمم المتحدة بصفة عامة.

٥٧ - وأضاف أن سويسرا مقتنة بأن الدول الأعضاء في الأونكتاد تحدوها الرغبة في إنهاء الإصلاحات التي بدأت في الدورة التاسعة من أجل جعل الأونكتاد مؤسسة هامة لا يمكن استبدالها في مجال التعاون المتعدد الأطراف من أجل التنمية.

٥٨ - السيد سعد (تونس): قال إن بلده يرحب بتوافق الآراء الذي تم تحقيقه أثناء دورة ميدراند، مما يدل على ملاءمة المبادئ الأساسية التي اتبثق عنها إنشاء الأونكتاد في عام ١٩٦٤. وغرض هذه المبادئ الأساسية زيادة الإمكانيات المتاحة للدول الأعضاء في الأونكتاد لإنشاء ثرواتها الخاصة، وتناول مجالات مثل المسائل المالية، والاستثمارات، والتكنولوجيا أو الخدمات، من خلال التشجيع على معاملة التجارة معاملة متكاملة.

٥٩ - ومضى يقول إن الأونكتاد الذي يؤدي دورا لا يمكن استبداله عقد اتفاقا عالميا للتعاون مع منظمة التجارة العالمية من أجل إقامة صلات مؤسسية على أساس التكامل. ويمكن لهذا التعاون أن يتناول مفهوم النهج العملي وذات المنحى العملي الراهن إلى مساعدة البلدان النامية على الاستفادة من الاستثمارات لزيادة المبادرات التجارية فيما بينها، وكذلك دراسة العلاقات القائمة بين التجارة والمنافسة، والبيئة. كما تستطيع المؤسستان أن تنظموا أنشطة مشتركة متعددة القطاعات ذات طابع إقليمي، وفي هذا الصدد ترحب تونس بالأهمية الممنوحة لأفريقيا التي ينبغي أن تستفيد من برنامج التعاون التقني المستدام لكي يتم وضع حد لتهميشهما.

٦٠ - وأردف يقول إنه ينبغي لهاتين المنظمتين أن تدرسا بصورة متضادرة المسائل المتعلقة بتنفيذ اتفاقيات مراكش، لا سيما آثار اتفاقيات جولة أوروغواي، والمشاكل الخاصة بالبلدان النامية المستوردة الصافية للمنتجات الغذائية، بالإضافة إلى المسائل الجديدة لا سيما مسألة الاستثمارات.

٦١ - واستطرد يقول إن الاجتماع الوزاري للدورة الأولى لمنظمة التجارة العالمية الذي سيعقد قريبا في سنغافورة ينبغي أن يكون مناسبة لإجراء تقييم موضوعي للتقدم المحرز في التنفيذ الفعال لتعهدات مراكش، واستعراض الصعوبات المواجهة، لا سيما العقبات غير التعرفية. وينبغي أن يولي الاجتماع اهتماما مشابها لتنفيذ التعاهدات ودراسة المسائل الجديدة. على أن يكون من المفهوم أن أية مسألة جديدة يجب أن ترتبط ارتباطا مباشرا بالتجارة. وينبغي أيضا، أثناء هذا الاجتماع، ايجاد توازن بين مصالح البلدان المتقدمة المموا ومصالح البلدان النامية.

٦٢ - السيد أموريم (البرازيل): قال متحدثا باسم الدول الأعضاء في السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي وبوليفيا وشيلي إنه يرحب بنتائج مؤتمر ميدراند وبالإصلاحات المتوقعة التي يعتمز الأونكتاد: اعتماد برنامج عمل أكثر تركيزا، وإصلاح الهيكل الحكومي الدولي، وإعادة تشكيل الأمانة، وتعزيز التعاون مع المؤسسات الدولية الأخرى مثل منظمة التجارة العالمية. وقد أكد توافق الآراء في ميدراند من جديد ولاية الأونكتاد بوصفه عامل تنسيق داخل منظومة الأمم المتحدة لمعالجة المسائل المتعلقة بالتجارة والتنمية معالجة متكاملة، ويشمل ذلك أنشطة تحليل السياسات، والبحث عن توافق الآراء، والتعاون التقني. ومن المهم أن يولي اهتمام خاص لأقل البلدان نموا. وتستعد الدول الأعضاء في السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي للمؤتمر الوزاري الأول لمنظمة التجارة العالمية، الذي سيكون مناسبة للشرع في تقييم تنفيذ

الوصيات المنبثقة عن مفاوضات أوروغواي واتخاذ قرارات تسمح بتدعيم النتائج الإيجابية لمختلف الاتفاقيات.

٦٣ - وقال، فيما يتعلق بالتجارة في المنتجات الزراعية، إن الاتفاق الزراعي لدورة أوروغواي يمثل المرحلة الأولى نحو تحرير القطاع. وينبغي تكثيف الجهود المبذولة من أجل تشجيع القضاء على الدعم المالي المقدم إلى الصادرات، ووضع قوانين للسياسات الوطنية المتعلقة بالمعونة، وتوفير فرص أفضل للوصول إلى أسواق البلدان المتقدمة النمو.

٦٤ - وأضاف المتكلم يقول إن أحد المواضيع التي تشير القلق مسألة علاقة التجارة بمعايير العمل المعترف بها دوليا. وإنه يؤيد رأي الوفد السنغافوري الذي دحض أثناء المناقشة العامة في اللجنة الثانية، الحجة التي تفيد أن صادرات البلدان النامية مسؤولة عن نسبة البطالة العالية في البلدان المصنعة.

٦٥ - وأردف يقول، فيما يتعلق بالتجارة والبيئة، إن من المؤسف أن بعض البلدان تتذرع بالحجج الإيكولوجية لأغراض حمائية. ومما يثير القلق أيضا انتشار "البطاقات الإيكولوجية" التي لها أثر سلبي على التجارة الدولية.

٦٦ - وذكر أن النزعية الإقليمية المفتوحة عامل هام لنمو التجارة الدولية. وقد قامت الدول الأعضاء في السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي بعدة مبادرات ترمي إلى تحرير المبادلات مع شركائها الخارجيين وإنشاء مناطق للتبادل الحر مع عدة بلدان ومجتمعات من البلدان، وهذا ما حدث فعلا مع شيلي وبوليفيا، وسيحدث قريبا مع مجموعة بلدان الأنديز. وأحد أهداف الإقليمية المفتوحة إنشاء منطقة تبادل حر في الأمريكتين، وفقا لولاية قمة ميامي.

٦٧ - واستطرد يقول إنه يتبع على الأمم المتحدة ومنظمة التجارة العالمية أن تعترفا بأهمية النزعية الإقليمية، لا سيما بالنسبة للبلدان النامية. ويتمثل دور اللجان الإقليمية في إدراج البعد الإقليمي في البرامج والأنشطة التي تضطلع بها الأمم المتحدة. ويستطيع الأونكتاد أيضا أن يؤدي دورا إيجابيا عن طريق تحليل مختلف التجارب وبوجه خاص المشاركة في إنشاء روابط بين مختلف العمليات الإقليمية التي تجمع البلدان النامية. وفيما يتعلق بمنظمة التجارة العالمية، من الأساسي المحافظة على أحكام الغات، التي بدأت عملية التكامل الإقليمي، وشجعت زيادة التدفق التجاري، وحسنت الأسواق، وأيدت التكامل التناصفي في الاقتصاد العالمي.

٦٨ - السيد بيورن ليان (النرويج): قال إن بعض البلدان محرومة من الفوائد الناجمة عن عولمة الاقتصاد وإنه تقع على عاتق الأونكتاد مسؤولية التصدي لمشكلة التهميش، وتشجيع أنشطة التعاون التقني. ولتحقيق ذلك، عليه أن يعمل بالتعاون الوثيق مع منظمة التجارة العالمية. فرابطة التكامل بين الأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية تتجلى بوضوح في وثيقة ميدراند الخاتمية. والتعاون عملي تقوم على التبادل ويفرض

مسؤوليات على الطرفين الذين يتعين على كل منهما مراعاة شواغل الآخر من أجل إقامة علاقة تكاملية بحق.

٦٩ - وأضاف يقول إنه من الضروري تعزيز التعاون التقني وتحسينه في ميدان التجارة. وتحقيق هذا الهدف هو من مهام الأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية، وإلى حد ما، مؤسسات بريتون وودز والمؤسسات المتخصصة الأخرى التابعة للأمم المتحدة. وعلى شركاء التعاون التقني العمل على كفالة تكامل الأنشطة التنفيذية لكل منهم لضمان تنفيذها بفعالية وتجنب أي تبذير للموارد.

٧٠ - ومضى قائلا إن النرويج تؤيد الاقتراح الرامي إلى عقد مؤتمر رفيع المستوى في جنيف في عام ١٩٩٧ يضم مؤسسات وطنية ودولية متخصصة في مجال تنمية البلدان الفقيرة. فمن شأن هذا الاجتماع أن يعمل على تحسين التعاون الدولي وتحديد نهج مشترك.

٧١ - واختتم كلمته قائلا إن النرويج تشعر بالارتياح لنجاح الدورة التاسعة للمؤتمر وإعادة تشكيل الأونكتاد. وهي عازمة على تنفيذ القرارات التي اتخذت في مدراند. وقد بدأت بالفعل عملية التنفيذ، إلى أنه لا يزال ثمة الكثير مما ينبغي عمله. وعلى البلدان أن تضم جهودها إلى جهود الأمين العام للأونكتاد، وأن تجعل مداولاتها تمحور حول احتياجات البلدان النامية وتترجم إلى تدابير عملية.

٧٢ - السيد مون (جمهورية كوريا): قال إن إنشاء منظمة التجارة العالمية يمثل خطوة حاسمة نحو إنشاء نظام تجاري دولي أكثر حرية وانفتاحا يساهم في تعزيز تدفقات التجارة. وبينما، مع ذلك، متابعة الجهود بغية تحقيق توافق في الآراء بشأن المسائل الجديدة مع المحافظة على روح التبادل الحر دون أن ينطوي ذلك على فرض تدابير غير عادلة على البلدان النامية الضعيفة. ومن المؤمل، في هذا الصدد، أن يتبع الاجتماع الوزاري الأول لمنظمة التجارة العالمية، الذي يتوقع انعقاده في سنغافورة في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، التوصل إلى وفاق يراعي مختلف النهج المقترحة في هذا الصدد.

٧٣ - وقال، فيما يتعلق بتحرير التجارة الدولية، إن كوريا ترى أن على منظمة التجارة العالمية أن تحرص على جعل المجموعات التجارية الإقليمية تتطور بطريقة مفتوحة وشفافة دون أن تنغلق على ذاتها وأن تعمل على توجيه أنشطتها صوب أهداف المنظمة. وال الحاجة ماسة إلى أن تعزز المنظمة إشرافها على الكتل الإقليمية، آخذة في الاعتبار أن ٦٠ في المائة من التجارة العالمية تتم داخل هذه المجموعات أو بين البلدان التي اتفقت على موعد محدد لتحقيق التبادل الحر.

٧٤ - وأضاف، فيما يتعلق بالمسائل الجديدة، لا سيما مسألة التبادلات، والاستثمارات، والمنافسة، وفيما يتعلق بإبرام اتفاق مؤقت بشأن المشتريات الحكومية، إن كوريا ترى أن مسألة وضع قواعد للعمل ينبغي أن تدرس في مؤسسات أخرى غير منظمة التجارة العالمية.

٧٥ - وأضاف قائلا إن من الجدير بالذكر أن البلدان المنخفضة الدخل تدين بجزء كبير من نجاحها الاقتصادي المرموق لافتتاح الاقتصاد العالمي وللسياسات التجارية وللسياسات الإنمائية القائمة على الاستثمار الخارجي. فينبغي إذن تعزيز قدرة منظمة التجارة العالمية على معارضة كل محاولات البلدان المتقدمة النمو للعودة إلى الحماية.

٧٦ - واستطرد قائلا إن المؤتمر، في دورته التاسعة، حدد أولويات وضع خطة عمل ترمي إلى توجيه الأولكتاد الجديد فيما سيضطلع به من أنشطة على مدى العقد القادم. والوثائق التي اعتمدت تؤكد الدور الأساسي لهذه الهيئة باعتبارها مؤسسة تعمل على تنمية مفهوم متكامل للاقتصاد العالمي من وجهة نظر التجارة والتنمية. فينبغي تعزيز ولاية الأولكتاد حتى يقوم بمهامه، في سياق منظومة الأمم المتحدة، كإطار دراسة جميع المسائل ذات الصلة بهذه المجالين، ويضع دراسات توجيهية وتحليلات عالية الجودة، ويعمل على تسهيل إدماج البلدان النامية في الاقتصاد العالمي والنظام التجاري الدولي، ويشجع التعاون بين بلدان الجنوب في مجال التجارة والاستثمار.

٧٧ - واختتم كلمته قائلا إن كوريا ترحب بالاتفاق العالمي الذي أبرم مؤخرا للتعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة التجارة العالمية والذي أشار إليه الأمين العام في الوثيقة A/51/331. وينبغي كذلك تشجيع تعزيز التعاون بين الأولكتاد ومنظمة التجارة العالمية.

٧٨ - السيد التنبي (السودان): قال إن السودان، شأنه شأن جميع أقل البلدان نموا، عانى من عولمة الاقتصاد وتحريره ولا يخفي على أحد أن البلدان النامية تعتمد على التجارة الخارجية التي تعد مصدرا رئيسيا للنقد الأجنبي، وأن الانخفاض المستمر لحصائر الصادرات نتيجة لتدني أسعار المنتجات الأولية التي تمثل أساس صادراتها، وجّه ضربة قاسية لتنميتها. يضاف إلى ذلك تراجع المساعدات الإنمائية الرسمية، وتداير الحماية التي اتخذتها الدول المتقدمة النمو، وعجز البرامج والصناديق التي انشئت من أجل مساعدة البلدان النامية على تنوع صادراتها عن القيام بالدور المنوط بها بسبب فقدان الموارد.

٧٩ - وأضاف قائلا إن السودان قرر تحرير اقتصاده بغية تحقيق معدلات نمو إيجابية، مجددا وخفض التضخم والعجز في الميزانية ومحفظ القطاعات التي تسهم مباشرة في التنمية، مع الاستمرار في تحقيق التنمية الاجتماعية التي يتمثل هدفها الرئيسي في القضاء على الفقر.

٨٠ - واستطرد قائلا إن السودان بدأ مسيرته نحو تحرير الاقتصاد بعقد مؤتمر اقتصادي وطني، وضع خلاله التوجهات الرئيسية للتحرير ولا سيما إلغاء الضرائب على الصادرات والسيطرة على الإنفاق الحكومي وتخفيض حجم الكتلة النقدية. وقد قدم المؤتمر أيضا توصيات بشأن الأمن الغذائي والتنمية الزراعية والصناعية.

٨١ - ومضى قائلا إن أقل البلدان نموا، على الرغم من سياسات التكيف الهيكلية التي اتبعتها، لم تتحقق نتائج ملموسة. ولتفادي زيادة تهميش هذه البلدان بعد التوقيع على الاتفاques الناشئة عن مفاوضات أوروغواي، يتعين على المجتمع الدولي أن يحرص على تنفيذ الالتزامات المتعهّد بها في هذا الصدد، وتقديم مساعدة تقنية للبلدان النامية لتعزيز قطاع الخدمات فيها وتمكينها من أن يكون لها دور في النظام الاقتصادي العالمي الجديد، وتنفيذ إعلان مراكش الوزاري المتعلّق بالتدابير المتّخذة لصالح أقل البلدان نموا، وعمل ما يلزم لتأمين وصول صادرات البلدان النامية إلى الأسواق العالمية، ودعم جهود البلدان الأفريقية في مجال تنويع السلع الأساسية.

٨٢ - واختتم حديثه قائلا إن السودان يجري الآن مفاوضات مع منظمة التجارة العالمية بهدف الانضمام إليها والتحسب لأي آثار قد تتعكس على السودان من جراء انضمامه. والوفد السوداني يعرب عن أمله في يحقق اجتماع سانغافورة طموحات الدول النامية في تحقيق نظام اقتصادي عادل.

٨٣ - السيد ابتسينوري (جورجيا): أشار إلى تحديث خدمات النقل في آسيا الوسطى وفي المنطقة المجاورة قائلا إن هذه المسألة تكتسي أهمية كبرى بالنسبة لجورجيا التي تقع عند تقاطع الطرق التجارية بين آسيا وأوروبا الغربية. ويتعلق الأمر هنا بالعودة إلى "طريق الحرير" القديم الذي كان يربط الصين بأوروبا عبر القوقاز، وهو طريق كان له على الدوام دور في النشاط التجاري للمنطقة. ومن شأن العودة إلى هذا الطريق وغيره من طرق العبور أن تيسّر أيضاً إدماج المنطقة في الاقتصاد العالمي وتعجل بالإصلاحات المضطلع بها بغية الوصول إلى اقتصاد السوق.

٨٤ - وخلص إلى أن المفاوضات التي تجريها جورجيا مع مختلف بلدان منطقة القوقاز وآسيا الوسطى فيما يتعلق بإنشاء ممر أوروبي آسيوي تكللت بوضع مشروع واقعي يمكن أن يعتبر جزءاً لا يتجزأ من نظام النقل الإقليمي. وتنفيذ هذا المشروع يتطلب مزيداً من الدعم المالي والتكنولوجي من جانب مجتمع المانحين والمنظمات الدولية المعنية.

٨٥ - السيدة يوا (إcuador): قالت إن نموذج التنمية المتبع في إيكوادور يستند إلى تنمية الأنشطة الإنتاجية المرتبطة بالتجارة الخارجية، ومن هنا كانت أهمية تطوير هذا القطاع. ويتمثل أحد العناصر الرئيسية التي تتبيّن توطيد عمليات الإصلاح في افتتاح وشفافية الأسواق الدولية. وما لم تتوفر معايير دقيقة بهذا الشأن، يصبح من العسير جداً على بلدان مثل إيكوادور تحقيق أهدافها في التنمية ومكافحة الفقر.

٨٦ - وأضافت تقول إنه إلى جانب التمويل والتعاون الدوليين، تولي حكومة إيكوادور اهتماماً كبيراً لأنشطة الألومنيوم، ولنتائج مفاوضات أوروغواي، ولتحرير التجارة الدولية، وللمؤتمر الوزاري القادم لمنظمة التجارة العالمية الذي سيعقد في سانغافورة، وللخدمات والاستثمارات، وللروابط القائمة بين التجارة والبيئة، وللحماية التجارية. وقد انضمت إيكوادور إلى منظمة التجارة العالمية في كانون الثاني/يناير ١٩٩٦، مما ينهض دليلاً على إيجابية موقفها إزاء العولمة وإزاء تحرير الاقتصاد.

٨٧ - وأضاف قائلة إن أوجه عدم التوازن بين البلدان الغنية والبلدان الفقيرة تتجلى بدرجة رئيسية في ثلاثة مجالات: الفقر، والخلف التكنولوجي، والوصول إلى مصادر التمويل. ولعلاج ذلك، يتعين وضع سياسات وطنية ودولية فعالة ومتكاملة.

٨٨ - ومضت قائلة إن إيكوادور تؤيد الولاية الجديدة التي أنيطت بالأونكتاد أثناء الدورة التاسعة. وباعتبارها هيئة مكلفة بمسائل التجارة والتنمية، تتهيأ لها ميزة نسبية وعليها أن تستجيب لاحتياجات البلدان النامية للفالة مشاركة هذه الأخيرة في الاقتصاد العالمي على نحو أكثر إنصافاً.

٨٩ - وخلصت إلى أن التحليلات والبحوث التي يجريها الأونكتاد ينبغي أن تسلط الأضواء على تطور الاقتصاد العالمي فيما يتعلق بالتجارة، والاستثمارات، والتكنولوجيا، والخدمات، والتنمية، بغية تسهيل وضع سياسات وإقامة حوار بناءً بين الدول الأعضاء. وإن منظومة الأمم المتحدة، بتنميتها التعاون التقني، من خلال الأونكتاد، إنما تعزز التعاون والتنسيق بينها وبين منظمة التجارة العالمية والمؤسسات المتعددة الأطراف الأخرى.

٩٠ - السيد ريكوبيرو (الأمين العام للأونكتاد): أشار إلى مختلف النقاط التي أثيرت في هذه الجلسة، مؤكداً أن المكاسب التي حققها الأونكتاد هي ثمرة تعاون نموذجي بين الدول الأعضاء والأمانة.

٩١ - وقال الأمين العام للأونكتاد إنه مضطر إلى اختصار كلمته لبحثه أصابت صوته.

٩٢ - السيد سينينزا (رئيس مجلس التجارة والتنمية): أشار إلى النقاط الرئيسية التي أثارها المتكلمون السابقون، قائلًا إن معظم الوفود يرى أن على الأونكتاد أن يتبع أنشطته التحليلية. وإنه، فيما يتعلق بمسألة اختصاص كل من منظمة التجارة العالمية والأونكتاد، لا بد من قيام المنظمتين بتعزيز تسيير أنشطتهما وتعاونهما. وفيما يتعلق باجتماع سنغافورة، ينبغي لهذا الاجتماع أن يتيح للبلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نموا، أن تعرب عن اهتماماتها وشواغلها. وإنه، فيما يتعلق بالانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، يقدم الأونكتاد المساعدة إلى البلدان التي ترغب في الانضمام إلى المنظمة، على تقييم حالتها الاقتصادية. وإن من المحتمل، بالنسبة لعولمة الاقتصاد وتحرير التبادلات، أن يترتب على ذلك تهميش بعض البلدان النامية إذا لم يقدم الدعم لهذه البلدان. وفيما يتعلق بعمليات الإصلاح، أشار المتكلم إلى أن الأونكتاد أدخل تغييرات هامة ينوي متابعتها، لا سيما في ميدان تقديم الخدمات إلى الدول الأعضاء.

٩٣ - وأشار رئيس المجلس إلى الاتفاques الإقليمية ملاحظاً أن البعض يخشى من حدوث تضارب في المصالح بين هذه الاتفاques والآليات المتعددة الأطراف؛ وقال إن على الأونكتاد أن يقيم أثر هذه الترتيبات بالنسبة للآليات المتعددة الأطراف. وإنه لا بد من توزيع المهام بين المنظمتين بغية تجنب حدوث أي تناقض.